بنك الإسكان للتجارة والتمويل

النافذة الاقتصادية

عام جديد من الأرقام القياسية...!

154.5 مليون دينار أرباح بنك الإسكان للتجارة والتمويل

عززَ بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال عام 2007 من مسيرته العريقة بالعديدِ من الإنجازات لعل أهمها التطوّر الإيجابي لأنشطته ونتائج أعماله واحتلاله مكانة مرموقة على المُستويين المحليّ والإقليميّ. وتعكس نتائج هذا العام مزيداً من التفوقِ والأداءِ المُتوازن على كافة أصعدة العمل، مما ساعد البنك على تقديم حلولٍ ماليةٍ وخدمات مصرفيّة عالميّة المُستوى لعُملائهِ، مقرونة بجني المزيد من المُكتسبات، مما يُمكّنه من مواجهة مُختلف الظروف والتغيرات التي قد تحدث في السوق.

وصلت أرباح البنك خلال عام 2007 أعلى مُستوى لها على مدى تاريخ البنك، حيث بلغت الأرباح الصافية قبل الضريبة 154.5 مليون دينار مُقابلَ 130.1 مليون دينار للعام السابق، وبزيادةٍ قدرها 24.4 مليون دينار ونسبتُها 19%، كما حقق البنك خلال عام 2007 ربحاً صافياً بعد الضريبة بلغ 111.5 مليون دينار، مُسجلاً بذلك زيادة بلغت نسبتها 18% مُقارنةً بالربح الصافي لعام 2006.

وارتفع إجمالي الموجودات بمبلغ 923.6 مليون دينار أو بنسبة 23 %ليصل بذلك إلى مبلغ 5020.1 مليون دينار في نهاية عام 2007، وجاءت مُعظم الزيادة في الموجودات نتيجة زيادة كُلٍ من التسهيلات الائتمانية وودائع العُملاء.

وعلى صعيد آخر شهدت محفظة البنك للتسهيلات الائتمانية بالصافي نمواً بلغ مقداره 346.4 مليون دينار أو ما نسبته 22 %لتصل بذلك إلى مبلغ 1936.3 مليون دينار في نهاية عام 2007، وارتفعت ودائع العُملاء بمبلغ 667.9 مليون دينار أو ما نسبته 24% لتصل إلى مبلغ 3500.6 مليون دينار.

وفي ضوء التطوُّرات أعلاه، بلغت الحصة السوقيّة للبنك من السوق المصرفيّ المحليّ في نهاية عام 2007 حوالي 15.6% من إجمالي الموجودات المصرفيّة، و14.1% من إجمالي الائتمان المصرفيّ، و17.1% من إجمالي ودائع عُملاء البنوك.

وتأكيداً لموقع البنك الريادي في المملكة، وإقراراً بقوته المالية وسمعته العريقة، فقد تلقى البنك مُجدداً ما يستحقه من ثناءٍ وتقدير على تميُّزه في عام 2007، حيث منحته أكثر المجلات المالية شُهرةً في العالم " مجلة اليوروموني " جائزة أفضل بنك في الأُردن للعام 2007، وذلك كجزء من سلسلة جوائز التميُز المصرفيّة (Euromoney Awards for Excellence) التي تُعلنها كل عام.

الميزانية العامة الموحدة كما في 31 كانون الاول / ديسمبر 2007

	31 كانون الاول / ديسمبر2007	31 كانون الاول / ديسمبر 2006
	دينار	دينار
الموجودات :-		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	1,113,230,435	857,117,033
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	776,086,331	553,329,133
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	33,465,029	44,929,018
موجودات مالية للمتاجرة	16,283,262	16,906,752
تسهيلات ائتمانية مباشرة	1,936,250,617	1,589,871,677
موجودات مالية متوفرة للبيع	610,542,971	557,558,357
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	376,014,087	328,578,723
استثمارات في شركات حليفة	20,590,622	19,853,021
ممتلكات ومعدات ، صافي	68,325,146	54,904,516
موجودات غير ملموسة	2,079,366	1,740,183
موجودات ضريبية مؤجلة	8,551,922	8,755,448
موجودات أخرى	58,651,978	62,906,446
مجموع الموجودات	**5,020,071,766**	**4,096,450,307**
المطلوبات وحقوق الملكية :-		
المطلوبات :-		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	230,644,309	145,004,371
ودائع عملاء	3,500,562,100	2,832,729,875
تأمينات نقدية	233,778,949	165,729,096
أموال مقترضة	1,457,217	3,035,346
مخصصات متنوعة	13,570,787	13,501,875
مخصص ضريبة الدخل	48,325,011	38,615,624
مطلوبات ضريبية مؤجلة	1,438,411	1,545,000
مطلوبات أخرى	100,000,945	61,090,387
مجموع المطلوبات	**4,129,777,729**	**3,261,251,574**
حقوق الملكية :-		
حقوق مساهمي البنك		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	250,000,000	250,000,000
علاوة الاصدار	349,377,566	349,377,566
اسهم الخزينة	(19,504,151)	(19,424,857)
احتياطي قانوني	68,159,949	54,002,619
احتياطي اختياري	33,222,068	33,222,068
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	20,000,000	20,000,000
فروقات ترجمة عملات أجنبية	4,232,617	590,684
التغير المتراكم في القيمة العادلة	1,237,686	6,931,317
أرباح مدورة	143,753,000	113,738,068
مجموع حقوق مساهمي البنك	**850,478,735**	**808,437,465**
حقوق الاقلية	**39,815,302**	**26,761,268**
مجموع حقوق الملكية	**890,294,037**	**835,198,733**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**5,020,071,766**	**4,096,450,307**

بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الاول / ديسمبر 2007

2006 ديـنار	2007 ديـنار	
215,988,312	281,619,864	الفوائد الدائنة
(74,801,322)	(106,915,355)	الفوائد المدينة
141,186,990	**174,704,509**	**صافي إيرادات الفوائد**
19,556,080	24,249,722	صافي إيرادات العمولات
160,743,070	**198,954,231**	**صافي إيرادات الفوائد والعمولات**
5,269,149	7,320,625	ارباح عملات أجنبية
(2,031,505)	(1,548,098)	(خسائر) موجودات مالية للمتاجرة
17,590,771	8,928,026	أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع
20,358,280	25,176,035	ايرادات اخرى
201,929,765	**238,830,819**	**إجمالي الدخل**
33,932,329	41,972,996	نفقات الموظفين
7,739,011	8,876,132	استهلاكات وإطفاءات
25,937,706	31,804,396	مصاريف أخرى
3,935,238	258,265	مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة
448,084	1,995,478	مخصصات متنوعة
71,992,368	**84,907,267**	**إجمالي المصروفات**
129,937,397	**153,923,552**	**الربح من التشغيل**
135,179	607,654	حصة البنك من ارباح شركات حليفة
130,072,576	**154,531,206**	**الربح قبل الضرائب**
35,366,710	43,067,912	ضريبة الدخل
94,705,866	**111,463,294**	**الربح للسنة**
		ويعود الى:
92,363,657	**107,771,689**	**مساهمي البنك**
2,342,209	**3,691,605**	**حقوق الاقلية**
94,705,866	**111,463,294**	
0.391 دينار	**0.435** دينار	**الحصة الاساسية للسهم من ربح السنة العائد الى مساهمي البنك**
0.387 دينار	**0.432** دينار	**الحصة المخفضة للسهم من ربح السنة العائد الى مساهمي البنك**

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات المُساهمين الكرام،

جاء عام 2007 زاخراً بالإنجازات في مُختلف أنشطة بنك الاسكان للتجارة والتمويل مُحقّقاً بذلك أرباحاً هي الأعلى منذُ تاريخ تأسيسه وحقّق نُموّاً مُتميّزاً في مُختلف بنود الميزانية الرئيسية بما يُدعّم مسيرته الناجحة ويُقوّي مركزه المالي ويُعزّز مكانته في السوق المصرفيّة المحلّية والإقليميّة.

الوضع الاقتصادي والنقدي

شهد الاقتصاد الوطني خلال عام 2007 تَطوُّرات إيجابية أدّت إلى نموّ حقيقي في الناتج المحلّي الإجمالي يُقدر بحوالي 5.8 %، وقد ساعد في تحقيق ذلك الاستثمارات الأجنبية التي كان لها آثاراً إيجابية على حجم الأعمال التجارية وهوامشها الربحيّة ممّا جعل الاقتصادَ الأُردنّي يعيش حالةً من الازدهار النسبي، كما ساهمت السياسة النقدّية بخلق بيئةٍ نقدية ومصرفيّة مُستقرة وآمنة انعكست آثارُها على أرقام الاحتياطيات من العملات الأجنبية لتصل إلى أرقام غير مسبوقة.

الإنجازات المالية

شهد العام 2007 ارتفاعاً ملحوظاً في صافي الأرباح قبل الضريبة حيث بلغت 154.5 مليون دينار أي بزيادة عن العام الماضي مقدارها 24.4 مليون دينار ونسبتُها 19%. وبلغ الربح بعد الضريبة 111.5 مليون دينار وبزيادة نسبتها 18% عن عام 2006.

كما سجّل إجمالي الموجودات نمواً بلغت نسبتُه 23% ليصل إلى حوالي 5020.1 مليون دينار في نهاية عام 2007. وعزّز البنكُ من قاعدته الرأسماليّة ليبلغ إجمالي حقوق المُلكية 890.3 مليون دينار وبنسبة نُمو مقدارُها 7% عن نهاية عام 2006.

ونما الرصيد الإجمالي لمحفظة ودائع العُملاء بنسبة قدرُها 24% عن العام الماضي وصولاً إلى 3500.6 مليون دينار في نهاية عام 2007. كما بلغت حصة البنك من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الأُردنّي 17.1% مُقارنةً مع 16.3% في نهاية عام 2006.

وارتفعَ صافي رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية المُباشرة ليصلَ إلى 1936.3 مليون دينار في نهاية عام 2007 وبنسبة نُمو بلغت 22% عن نهاية عام 2006.

كما زادت حِصّة البنك من السوق المصرفيّ المحلّيّ في مجال التسهيلات الائتمانية لتبلغَ 14.1% مُقارنةً مع 13.9% في نهاية عام 2006.

وامتداداً للمسيرة الناجحة للبنك في الأُردن جاءَت نتائج الفروع الخارجية في كل من فلسطين والبحرين والبنوك التابعة في كل من سورية والجزائر بإنجازاتٍ جيّدة وواعدة.

واستناداً للموقع الرّيادي للبنك وقدرته التنافُسية في السّوق المصرفيّة المحليّة والإقليميّة فقد تمكّن من الاستفادة إلى حدٍّ كبير من الفرص التي طرحتها الفعاليات الاقتصادية في الأُردن وفي بعض دول المنطقة.

وفي إطار هذا الأداء المالي المُتميّز، فإنّ مجلس الإدارة قد أوْصى بتوزيع أرباح عن عام 2007 بنسبة مقدارها 30% مُقابلَ 26% تم توزيعها عام 2006.

خدمة المُجتمع المحلي

وفي ظلّ هذه المسيرة الناجحة أَوْلى البنكُ عنايةً خاصّةً لخدمة المُجتمع المحلّي وقضاياه، حيث لم نتوان عن تقديم الدّعم لمُختلف الأنشطة والمُبادرات الاجتماعيّة والفعاليات الإنسانيّة والخيريّة، لنقدّم إسهاماً في إحداث ما نصبو إليه من تغيير يستهدف الارتقاء بمُستوى مُجتمعنا المحلّي العزيز.

حضرات المُساهمين،

لا يفوتُني بهذه المُناسبة أن أُنوّه بالاعتزاز إلى انضمام الأخ شُكري أسعد بشارة الرئيس التنفيذي للبنك منذ بدايات هذا العام، وهو مصرفيٌّ عريق وله حضورٌ معروف في الأوساط المصرفية محلّياً وإقليمياً ودوليّاً، وقد لمسنا ثَمرةَ جهوده وفريقه التنفيذيّ بإحداث نقلةٍ نوعية في البُعد التنظيمي للبنك وفيما تحقّق من إنجازات في مُختلف الأنشطة.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أُسجّل الشكر والتقدير للحكومة الرشيدة ومؤسساتها الرسمية، وأخصُّ بذلك البنك المركزيّ الأُردنيّ وهيئة الأوراق المالية لما يلقاه البنك منْهما من دعم وتشجيع، ولما لهما من دورٍ فاعلٍ في المُحافظة على وتيرة التنمية في المملكة.

والشكر والتقدير موصولان أَيضاً لأعضاء مجلس الإدارة لإسهاماتهم البنّاءة في إنجازات البنك، والتي كان لها أكبر الأثر في تحقيق هذه النجاحات وبلوغ البنك آفاقاً جديدة من التميُز والرّفعة.

ولعلّها فرصة أرجو اغتنامها لتسجيل الشكر والامتنان لمُساهمينا الأعزّاء لما يُقدّمونه من ثقة غالية ودعم متواصل مؤكّدين لهم بأننا سنواصل العمل لتقديم الأفضل لمؤسستهم. ولعُملائنا الكرام كلُّ التقدير والاعتزاز ونَعِدُهم بالمزيد من الخدمات والمُنتجات المُتميّزة كيْ نبقى أَهلاً لثقتهم، والشُكر والتقدير لأُسرة مُوظفي البنك على أدائهم المُتميّز وجهودِهم المُخلصة التي لوْلاها لم نتمكّن من تحقيق أهدافنا الاستراتيجية عاماً بعد عام.

مُساهمونا الاعزاء،

لقد سعَيْنا وما زلنا لتحقيق المزيد من الإنجازات التي تُعزّز من موقع بنك الإسكان على خارطة النظام المصرفيّ المحليّ والإقليميّ والدوليّ، وسيكون هذا العام وما تحقّق به من إنجازات وقرارات تنظيمية هادفة قاعدةً لانطلاقةٍ مدروسةٍ هادفة، نسأل المولى العون على تحقيقها.

وفّقنا الله جميعاً لخدمة هذه المؤسسة لمزيد من التقدّم والتطوّر والازدهار، وبما يخدمُ بلدنَا العزيز واقتصادنَا الوطنيّ في ظلّ حضرة صاحبِ الجلالةِ الملك عبد الله الثاني ابن الحُسين المُعظم راعي بناء الدولة الأُردنيّة العصريّة الحديثة حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدكتور ميشيل مارتو

رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

حضرات المُساهمين الكرام،

كان العام 2007 نقطة تحول هامة في تاريخ بنك الإسكان للتجارة والتمويل. ففي هذا العام بدأ البنك بإعادة هيكلة أعماله وترتيب توجهاته الاستراتيجية، وانطلق بقوة الى الأمام مُحققاً أكبر الإنجازات والنتائج والأرباح عبر مسيرته، ومُعززاً موقعه الاستراتيجي في الصناعة المصرفيّة المحليّة والعربيّة.

ولقد جاءت نتائج أعمالنا وسط تطورات وأحداث عالمية هامة. فقد شهد العام 2007 مُستويات قياسية لأسعار النفط، وارتفعت خلاله أسعار السلع، وتراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مُقابلَ اليورو والعملات الرئيسة الأُخرى. وفي نفس الوقت تفاقمت أزمة القروض العقارية المُتدنية الجودة في الولايات المُتحدة دافعة بظلالها وتأثيراتها على المحافظ والصناديق الاستثمارية والأسواق المالية. وتسببت الأزمة بخسائر مُرتفعة لعددٍ من البنوكِ العالميّة المرموقة اضطرتها إلى اللجوء للقروض المُساندة وضخ رؤوس أموال جاء مُعظمها من صناديق سيادية عربية وآسيوية. وقد تركت هذه العوامل آثاراً مُتباينة على الاقتصاديات المُختلفة، وإن كانت بدرجة أقل على اقتصاديات الدول الناشئة.

وفي الأُردن، بلغ النموّ الاقتصادي الحقيقي 5.8%، وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المُدرجة في بورصة عمان بنسبة 39% لتصل إلى حوالي 29.2 مليار دينار، ووصلت الاحتياطيات الأجنبيّة إلى مُستوى قياسي بلغ 6.9 مليار دولار أمريكي وبنسبة نموّ بلغت 12.6%.

وساهم القطاع المصرفيّ الأُردنيّ بشكلٍ فعال في التنمية الاقتصادية الوطنية، مُسجلاً مُساهمة حيوية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفع حجم موجودات القطاع المصرفيّ إلى 26.8 مليار دينار وبنموّ نسبته 10.6%، كما ارتفع رصيد ودائع العُملاء الى 16 مليار دينار وبنموّ نسبته 9.6%، بينما ازداد رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المُباشرة بنسبة 15.7% ليصل إلى 11.3 مليار دينار.

ومن الجدير ذكره أن القطاع المصرفيّ الأُردنيّ سيشهدُ في العام 2008 تطبيق معايير لجنة بازل II الجديدة وتنفيذ بنود دليل التحكم المؤسسي الصادر عن البنك المركزيّ الأُردنيّ، وبما ينسجمُ مع أفضل المُمارسات العالمية في هذا المجال.

حضرات المُساهمين الكرام،

تنطلقُ مؤسستكم في عامها الجديد بنتائج مالية بارزة مدعومة بخطط استراتيجية تهدف في مُجملها إلى الرُقي بمُستوى الأعمال والخدمات والأداء، واستغلال قوة البنك الحقيقية من خلال إعادة هيكلة دوائره وأعماله ليُصبحَ مركزاً عربياً للتميُز في العمل المصرفيّ. كما يدخل البنك هذا العام بمُستويات سيولة هي الأعلى على صعيد القطاع المصرفيّ المحليّ، الأمر الذي سُيمكّننا من مواصلة النموّ القويّ والمُستدام في شتى مجالات الأعمال والدخل. وتدعمُ هذه الانطلاقة مُعدّلات عوائد عالية على الموجودات وحقوق المُلكية ومؤشر كفاية رأس المال، وارتفاع القيمة السوقية للبنك، وانخفاضِ نسبة الديون غير العاملة.

حضرات المُساهمين الكرام،

يتميزُ بنك الإسكان بكونه بيتاً لشركاء مؤسسيين من العُمق العربيّ نعمل معهم يداً بيد لمضاعفة طاقاتنا وتوسيع انتشارنا وإحداث نقلة نوعية في خدماتنا. وتضم تركيبة رأس المال خيرة المُستثمرين العرب، مثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأُردن، وبنك قطر الوطني، وهيئة الاستثمار الكويتية، والمصرف الليبي الخارجي، ووزارة المالية العُمانية، لتؤكد بأن الأُردن هو عُمق استراتيجي آمن للاستثمارات العربيّة، ونموذج ناجح للاستثمار العربيّ المُشترك.

وقد أضفى تحالف البنك الاستراتيجي مؤخراً مع بنك قطر الوطنيّ بُعداً مؤسسياً آخر حيث يُعدُّ البنك من أكبر البنوك التجارية في المنطقة، ومن المؤسسات المالية التي تتمتع بتصنيف ائتماني عالٍ وبشبكة مصرفيّة واسعة في المنطقة العربيّة وخارجها. وسيساهمُ مثل هذا التحالف الاستراتيجي بفتح نافذة حيوية وهامة لمؤسستكم على الأسواق الخليجيّة وسيُمكّن كلا البنكين من الاستغلال الأمثل لتواجدهما الجغرافي المُنتشر في أكثر من عشرين سوقاً إقليمياً وعالمياً.

وإننا نرى في الميزة الاستراتيجية لشراكات البنك مزيداً من الفُرص لتحقيق توجُّهاته المُستقبلية وتوطيد أُسس عمله في ظل التطوّرات الهامة والسريعة التي يشهدها السوق المصرفيّ العالميّ.

إن توسعنا وانطلاقتنا القوية تُحتم على البنك اعتماد وبناء هوية مؤسسية جديدة تعكس طموحاته وتُعزز مكانته في الأسواق المحليّة والإقليميّة. وسيكونُ هذا ضمن اهتماماتنا الاستراتيجية خلال الأشهر القادمة.

حضرات المُساهمين الكرام،

إنني ازدادُ قناعةً يوماً بعد يوم بأن مؤسستنا هي من الأكثر تداخلاً في النسيجين الاقتصادي والاجتماعي. وفي كل يوم يُعزز بنكُنا موقعه الريادي على صعيدِ الإنتشار الجغرافي المحليّ وخدمةِ ما يُقارب المليون عميل. لذلك فإنني وإدارة البنك ملتزمون بدعم هذه القوة والمتانة المصرفيّة للمحافظةِ على ريادتنا في مُختلفِ أوجه الخدمات ومُستويات الأداء وبما يُساهمُ في تعظيمِ القيمة المُضافة التي نُقدمها لجميع عُملائنا، وفي تعزيز مكانة البنك المرموقة على مُستوى المنطقة ككل.

وبهذه المُناسبة أتقدّم بالشكر والتقدير إلى الحكومة الأُردنيّة ومؤسساتها المُختلفة وفي مُقدمتها البنك المركزيّ، لتوجيهاتها السديدة ودعمها المُتواصل للبنك ودورها الإيجابي في مسار النموّ الاقتصادي المحلي وحرصها الكبير على سلامة القطاع المصرفيّ الأُردنيّ. كما أتقدم بالشكر إلى عُملائنا الكرام لاختيارهم بنك الإسكان كموضع ثقتهم، ونعدهم بأننا سنكون عند حُسن ظنهم، وأننا سنبذلُ كل ما في وسعنا لنكون الشريك الوفي ولنساهم بتلبية احتياجاتهم الحالية والمُستقبلية.

كما يطيبُ لي أن أُقدم الشكر الجزيل إلى معالي رئيس مجلس الإدارة الدكتور ميشيل مارتو وجميع أعضاء المجلس على الدعم الذي وجدته منهم، وأن أتوجه بالشكر الخالص لأعضاء الإدارة التنفيذية بخبراتهم المصرفيّة المُتميزة ومهاراتهم القيادية العالية، ولموظفي البنك بكافة مُستوياتهم الإدارية الذي كان لجهودهم المُخلصة وتفانيهم في العمل دوراً أساسياً في تحقيق إنجازات البنك الرفيعة.

وفّقنا الله لما فيه خير ونجاح مؤسستنا لتستمر في خدمة اقتصادنا الوطني ورفعة وطننا العزيز في ظل قيادة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحُسين المُفدّى حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

شكري بشارة

الرئيس التنفيذي

شهد الاقتصاد الأُردنيّ خلال عام 2007 تطورات مُتباينة، فبينما تراجع مُعدّل النموّ الاقتصادي الحقيقي وزاد العجز المالي، ارتفع كل من حجم التبادل التجاري والاحتياطيات الأجنبيّة وتراجعت المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي. وفيما يلي نُلقي الضوء على أهم التطوّرات التي شهدها الاقتصاد الأُردنيّ خلال عام 2007

أولاً: النموّ الاقتصادي

تُشير البيانات المُتاحة إلى تحقيقِ نموّ اقتصادي حقيقي نسبته 5.8%، بينما بلغ النموّ الاقتصادي الاسمي 11.8% وذلك خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2007 مُقارنةً بالفترة ذاتها من عام 2006.

ومن الجدير ذكره أن الاقتصاد الأُردنيّ تأثر في عام 2007 بظروف عدة كان أهمها وصول أسعار النفط إلى مُستويات قياسية، مما زاد من العجز المالي للمملكة نتيجة ارتفاع قيمة المُستوردات بدرجة كبيرة، وبشكلٍ خاص النفطية منها.

معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي

(%)

السنة	بأسعار السوق الجارية	بأسعار السوق الثابته
2003	6.4	4.2
2004	11.9	8.6
2005	10.5	7.1
2006	11.8	6.3
*2007	11.8	5.8

* خلال الشهور التسعة الأولى من العام.

ثانياً: مُعدّل التضخُم

حظي ملف المُعدّلات المُرتفعة للتضخُم، خلال العامين الماضيين، بجانب كبير من اهتمامات مسئولي السياسات المالية والنقدية في المملكة من جهة، والمواطن من جهة أُخرى. حيث بلغ مُعدّل التضخُم السنوي، مُقاساً بالتغير النسبي في أسعار المُستهلك، حوالي 5.4% عام 2007 وذلك مُقابل 6.3% عام 2006. ويُعزى السبب الرئيسي في مُعدّل التضخُم لعام 2007 إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة بلغت 9.3%.

هذا ومن المُتوقع أن يشهد عام 2008 ارتفاعات كبيرة في مُستويات الأسعار، خاصةً مع التوجهات الحكومية الحالية الرامية إلى تحرير قطاع الطاقة في المملكة علاوةً على استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية، مما سيكون له تأثيرات سلبية على ميزان المدفوعات الأُردنيّ ومن ثم الاقتصاد ككل. ويُذكر هنا أن الحكومة الأُردنيّة قامت مع بداية عام 2008 بإعفاء 13 مادة غذائية من الرسوم الجُمركية والضرائب، وذلك في خطوة منها للتخفيف من الأعباء المعيشية على المواطن الأُردنيّ.

مُعدّلات التضخُم

السنة	التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك
2003	%1.6
2004	%3.4
2005	%3.5
2006	%6.25
2007	%5.4

ثالثاً: المالية العامة

أظهرت البيانات المُتعلقة بأداء المالية العامة خلال الشهور الإحدى عشرة الأولى من عام 2007 ارتفاع عجز الموازنة العامة على أساس الاستحقاق (بعد المُساعدات الخارجية) إلى حوالي 429.1 مليون دينار، وبنسبة ارتفاع قدرُها 79% مُقارنةً مع الفترة المُماثلة من عام 2006.

وجاء هذا الارتفاع في العجز المالي نتيجة ارتفاع النفقات العامة بنسبة تفوق الارتفاع في الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمُساعدات الخارجية)، إذ ارتفعت النفقات العامة بنسبة 16.1% بينما ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 11.3%، وذلك خلال الشهور الإحدى عشرة الأولى من عام 2007 مُقارنةً مع الفترة المُماثلة من عام 2006.

رابعاً: المديونية الخارجية

أمّا على صعيد المديونية الخارجية، فقد تراجع رصيدها كنسبة من الناتج المحلي المُقدر لعام 2007 بمقدار 5.2 نقطة مئوية ليصل إلى 46.7% في نهاية تشرين ثاني 2007، وهو أمر جيد، إلا أن الأهم من ذلك هو تخفيض قيمة رصيد المديونية الخارجية بالأرقام المُطلقة، الذي ارتفع في نهاية تشرين ثاني 2007 بنسبة قدرها 2.3% عن رصيد نهاية عام 2006، ليصل إلى 5.3 مليار دينار.

خامساً: التجارة الخارجية

زاد الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية الأُردنيّة بنسبة قدرها 14.9% خلال عام 2007 وذلك بسبب زيادة كُل من الصادرات الوطنية والمُستوردات بنسب بلغت 8.5% و17.2% تباعاً، وبذلك وصل حجم التجارة الخارجية مُستوى قياسي لم يصل إليه من قبل وبحوالي 12.8 مليار دينار. هذا و من الجدير ذكره في هذا الإطار هو ارتفاع قيمة الفاتورة النفطية للمملكة خلال العام الماضي بنسبة قدرها 5.7% لتصل إلى 1.8 مليار دينار (2.5 مليار دولار أمريكيّ)، علماً أن قيمة المُستوردات من البترول الخام ارتفعت بنسبة 2.1% لتصل إلى 1.5 مليار دينار أو ما نسبته 12.9% من إجمالي الناتج المحلي المُقدر لعام 2007 و15.3% من إجمالي المُستوردات الأُردنيّة، بينما ارتفعت قيمة المُشتقات النفطية بنسبة 25.5% لتصل إلى 333.4 مليون دينار أو ما نسبته 2.9% من إجمالي الناتج المحلي المُقدر لعام 2007 و3.5% من إجمالي المُستوردات الأُردنيّة.

سادساً: الاحتياطيات الأجنبية

من التطورات المُهمة التي شهدها الاقتصاد الأُردنيّ خلال عام 2007 تحقيق مُستوى تاريخي من الاحتياطيات الأجنبية، حيث بلغت احتياطيات البنك المركزيّ في نهاية العام المذكور 4.9 مليار دينار (6.9 مليار دولار أمريكي) مُسجلةً نموّاً نسبته 12.6% عن نهاية عام 2006. هذا وتغطي الاحتياطيات الأجنبيّة مُستوردات المملكة من السلع والخدمات لفترة تزيد عن ستة شهور، ويُعد ذلك مؤشراً إيجابياً بكل المقاييس.

أداء القطاع المصرفي الأُردنّي عام 2007 : نظرة كلية

تُشير النتائج إلى أن القطاع المصرفي الأُردنّي، يُحققُ، عاماً بعد عام، إنجازات كمية مُلفتة على صعيد دعم حجمه وأدائه المالي، وتطوراً نوعياً ملحوظاً على صعيد تنويع خدماته ومُنتجاته ومُجاراته للعصر التكنولوجي وتأهيل وتدريب موارده البشرية، الأمر الذي ساهم في النهاية بتعزيز دوره في عملية الوساطة المالية وتعزيز دوره المحوري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، إضافة إلى تعزيز سمعته وترسيخ مكانته على المُستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

وفيما يلي قراءة مُلخصة للنتائج والإنجازات الكمية التي حققها هذا القطاع:

أولاً: الميزانية الموحدة

أقفل عام 2007 برصيد موجودات قدرها 26.8 مليار دينار (37.8 مليار دولار أمريكي)، وهو العام الرابع على التوالي الذي تُسجل فيه البنوك المُرخصة نُموّاً في الموجودات المصرفية يزيدُ عن 10%، وبالقياس إلى حجم الاقتصاد الوطني، فإن حجم القطاع المصرفي الأُردنّي يُعدُّ كبيراً، إذ أن حجم الموجودات للبنوك المُرخصة يزيدُ على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وتوازي أكثر من ضعفي حجم الاقتصاد الوطني أو ما نسبته 236.2% من إجمالي الناتج المحلي المقدر لعام 2007.

الأهمية النسبية للموجودات المصرفية في الاقتصاد

السنة	إجمالي الموجودات المصرفية		الموجودات / الناتج المحلي الإجمالي
	الرصيد (مليون دينار)	نسبة النموّ (%)	
2003	15701.5	3.9	%217.2
2004	17821.1	13.5	%220.3
2005	21086.5	18.3	%235.8
2006	24237.6	14.9	%242.4
2007	26815.6	10.6	%236.2

ثانياً: الودائع المصرفية

تابعت الودائع المصرفية نموّها الإيجابي لتصل إلى رقم قياسي لم يتم تحقيقه من قبل، حيث بلغ الرصيد الإجمالي لودائع البنوك المُرخصة 16 مليار دينار (22.6 مليار دولار أمريكي) في نهاية عام 2007 وبنموّ نسبته 9.6% عن نهاية العام السابق، ويُشكل هذا الرصيد للودائع المصرفية ما نسبته 140.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2007، وتعكس هذه النسبة المُرتفعة مدى إمكانية البنوك المرخصة على تعبئة المُدخرات المحلية واستقطاب الأموال الخاصة إلى المملكة، سواء من الأردنيين المُقيمين أو العاملين في الخارج، أو من العرب والأجانب.

وتُعزى زيادة أرصدة الودائع المصرفية إلى جملة من العوامل لعل أهمها: تركيز البنوك المرخصة بصورة مُستمرة على خدمة العُملاء مما أكسبها ثقة كبيرة، وإطلاق العديد من البرامج المُغرية والحوافز المالية وخاصة لأصحاب حسابات التوفير.

الأهمية النسبية للودائع المصرفية في الاقتصاد

السنة	إجمالي الودائع المصرفية		الودائع / الناتج المحلي الإجمالي
	الرصيد (مليون دينار)	نسبة النموّ (%)	
2003	9969.4	6.4	%137.9
2004	11564.1	16.0	%142.9
2005	13119.3	13.4	%146.7
2006	14591.9	11.2	%146.0
2007	15988.1	9.6	%140.8

ثالثاً : التسهيلات المصرفية

حققت البنوك المُرخصة تطوراً كمياً كبيراً في حجم القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة مُتجاوزةً سقف عشرة مليارات دينار في نهاية عام 2007، حيث وصل رصيد تلك القروض والتسهيلات إلى 11.3 مليار دينار (15.9 مليار دولار أمريكي)، وبما يُمثل 99.5% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الأُردنّي المقدر لعام 2007، وبهذا الرصيد تكون البنوك المُرخصة قد سجلت نسبة نموّ في رصيد الائتمان المصرفي الممنوح قدرها 15.7% عام 2007 بالمُقارنة مع رصيد عام 2006.

ويأتي هذا التوسع غير المسبوق في حجم القروض والتسهيلات الائتمانية، في إطار الحرص الذي تُبديه البنوك المُرخصة للمُساهمة في تمويل المشاريع الحيوية في المملكة من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بدءاً من مشاريع البُنية التحتية والمؤسسات المُتوسطة والصغيرة الحجم وانتهاء بالمشاريع الكُبرى.

الأهمية النسبية للائتمان المصرفي في الاقتصاد

السنة	إجمالي الائتمان المصرفي		الائتمان / الناتج المحلي الإجمالي
	الرصيد (مليون دينار)	نسبة النموّ (%)	
2003	5262.4	2.6	%72.8
2004	6189.2	17.6	%76.5
2005	7744.3	25.1	%86.6
2006	9761.9	26.1	%97.6
2007	11295.6	15.7	%99.5

رابعاً : أسعار الفائدة

شهد عام 2007 ارتفاعاً في المتوسط المُرجح لأسعار الفائدة على الودائع المصرفية بـ 4 نقاط مئوية ليصل إلى 3.8%، بينما ارتفع المتوسط المُرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية المُباشرة بمقدار أقل بلغ 3 نقاط مئوية ليصل إلى 9% ونتيجة لهذه التطوّرات انخفض هامش الفائدة المصرفية بشكلٍ طفيف في نهاية عام 2007 إلى 5.2% مُقابل 5.3 % في عام 2006.

تطور هيكل أسعار الفائدة المصرفية

%

السنة	أسعار الفائدة على الودائع المصرفية				أسعار الفائدة على الائتمان المصرفي				هامش الفائده
	جاري	توفير	لأجل	**المرجح**	جاري مدين	قروض وسلف	كمبيالات	**المرجح**	
2003	0.50	0.88	2.75	**1.9**	9.43	8.92	10.24	**9.1**	**7.2**
2004	0.38	0.73	2.49	**1.6**	8.79	7.59	8.98	**7.9**	**6.3**
2005	0.47	0.83	3.52	**2.3**	9.26	8.10	7.92	**8.3**	**6.0**
2006	0.87	0.99	5.13	**3.4**	9.23	8.56	8.72	**8.7**	**5.3**
2007	0.94	1.10	5.56	**3.8**	9.83	6.86	9.45	**9.0**	**5.2**

تراجع ترتيب الأردن في مؤشر سهولة الحصول على الائتمان

أظهر تقرير مُمارسة أنشطة الأعمال لعام 2007، والذي يُصدره البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، تراجع ترتيب الأُردن في مؤشر الحصول على الائتمان مُقارنةً بالعام 2006. إذ تراجع ترتيب الأُردن في هذا المؤشر من المركز 80 في عام 2006 إلى المركز 84 في عام 2007.

وفيما يتعلق بمؤشر عُمق المعلومات الائتمانية، فقد أحرز الأُردن قيمة 2. ويقيس مؤشر "عمق المعلومات الائتمانية" نطاق المعلومات الائتمانية ونوعيتها ومدى قابلية الحصول عليها من خلال المؤسسات العامة أو المؤسسات الخاصة، وتتراوحُ قيمة هذا المؤشر ما بين (0 – 6)، حيث تشير القيم الأعلى إلى أن المزيد من معلومات الائتمان مُتاحة من خلال المؤسسات العامة أو المؤسسات الخاصة.

أما مؤشر تغطية المؤسسات العامة للمعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان البالغين فقد بلغ في الأُردن 0.8%، في حين لم تُغطي المراكز الخاصة أي شيء من المعلومات الائتمانية.

مؤشر سُهولة الحصول على الائتمان في عام 2007 لمجموعة دول مُختارة

الدولة	مؤشر عُمق المعلومات الائتمانية (0-6)	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان البالغين)
الأردن	2	0
الضفة الغربية و قطاع غزه	3	0
إيران	3	0
مصر	4	NA
الكويت	4	14.5
الصين	4	0
سنغافوره	4	42.7
فرنسا	4	0
لبنان	5	0
تركيا	5	2.7
السعودية	6	23.5
ألمانيا	6	98.1
منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية	4.8	NA
دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا	2.6	NA

تعريف الاقتصاد المعرفي

يُعدُّ المُفكر العالمي بيتر دروكير أول من ذكر مُصطلح الاقتصاد المعرفي في كتابه عصر الانقطاع The Age of Discontinuity الذي ألفه في عام 1969. وتناول فيه أدب إدارة الأعمال، وقد تنبأ دروكير بأهمية الارتقاء بمهارات العاملين وتدريبهم قبل زمن من دخول هذا المُصطلح حيز التنفيذ.

ويُعرّف الاقتصاد المعرفي بأنه استغلال وابتكار المعرفة لإحداث تغييرات إستراتيجية في الاقتصاد وتنظيمه ليُصبح أكثر انسجاماً مع تحديات العولمة والانفتاح وتكنولوجيا المعلومات.

محاور ومتطلبات الاقتصاد المعرفي

تدورُ محاور الاقتصاد المعرفي حول الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التدريب المُستمر، والتحوّل من صناعة السلع إلى صناعة الخدمات المعرفية. ويربط الاقتصاد المعرفي ارتفاع دخول صناع المعرفة بارتقاء وتنوع مؤهلاتهم وكفاءاتهم. كما أنه يُعطي المُستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع، بسبب تحفيزه للمؤسسات على التطوير والإبداع وبما يتلاءم مع أذواق العُملاء.

ويتطلب الاقتصاد المعرفي بُنية تحتية متطوّرة ومنظومة بحث وتطوّير فعالة، إضافة إلى شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص تتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي على العملية التعليمية وتخصيص جزءاً من أموال القطاع الخاص للبحث العلمي.

حجم الاقتصاد المعرفي

تُشيرُ تقديرات الأُمم المُتحدة إلى أن الاقتصاد المعرفي قد شكل 7% من الناتج المحلي العالمي في عام 2007 وينموّ بمُعدّل 10% سنوياً، ويُذكر أن 50% من نموّ الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة مُباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الاقتصاد المعرفي في الأردن

أمّا على الصعيد المحلي، فقد توجه الأُردن نحو الاقتصاد المعرفي مُنذ عام 2001 بهدف تمكين القوى البشرية وزيادة قُدرتها التنافسية في سوق العمل، إضافة إلى تجسير الفجوة الرقمية بين مُحافظات المملكة من جهة، وبين الأُردن ودول العالم من جهة أُخرى وذلك لتحقيق التنمية الشاملة. وضمن هذا السياق، فقد تمّ إطلاق مُبادرة محطات المعرفة الأُردنية التي قامت وحتى نهاية عام 2006 بتدريب ما يُقارب 84 ألف شخصاً على استخدام الحاسوب، وتوفير الإنترنت وخدمات الاتصالات الأُخرى أمام أكثر من 166ألف مُستخدم. كما ازدهر قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي يوظف حوالي 10 آلاف عامل، و وصلت عوائد هذا القطاع خلال عام 2006 إلى 770 مليون دولار. ويُذكر هنا أن هذا القطاع يُساهم بنحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

بورصة عمان تعتمد عينة جديدة للرقم القياسي العام

في إطار المُراجعة الدورية لعينة الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم، قامت بورصة عمان مع بداية عام 2008 باعتماد عينة جديدة تتكون من 100 شركة من الشركات الأكثر نشاطاً من حيث التداول في البورصة، وتأتي هذه الخطوة بهدف إعطاء الرقم القياسي العام صورة مُمثلة للتغيُرات التي تحدث في أسعار أسهم هذه الشركات. وبلغ وزن القطاع المالي في عينة الرقم القياسي العام المرجح بالأسهم الحرة حوالي 65.3%، وقطاع الخدمات 16.9%، وقطاع الصناعة 17.8%.

الإمارات تحتل المركز الأول عربياً في حجم الإنفاق الإعلاني

احتلت دولة الإمارات العربية المُتحدة المركز الأول في حجم الإنفاق الإعلاني عام 2007 بنحو 1.3 مليار دولار أمريكي، بينما احتل الأُردن المركز قبل الأخير بنحو 122 مليون دولار. وذكرت دراسة إحصائية صدرت عن المركز العربي للبحوث والدراسات الاستشارية " بارك " في المنامة أن حجم النموّ الإعلاني في الإمارات زاد بنسبة 21% مُقارنةً بحجم الإنفاق عام 2006 في حين جاءت السعودية في المركز الثاني بحجم إنفاق إعلاني بلغ 998 مليون دولار، فمصر في الترتيب الثالث بينما جاءت البحرين بالمركز الأخير بـ 110 ملايين دولار.

المركزيّ الأُردني يبدأ بتطبيق معايير جديدة لكفاية رأس المال على البنوك

بدأ البنك المركزي الأُردنيّ مع مطلع العام الحالي تطبيق معايير جديدة لكفاية رأس المال للبنوك المُرخصة في المملكة، وذلك بموجب القواعد الصادرة عن لجنة بازل الدولية. وتتعلق المعايير الجديدة لبازل II بأُسس احتساب الحد الأدنى لرأس المال الواجب الاحتفاظ به لمواجهة المخاطر المُختلفة التي تتعرض لها البنوك.وينطوي على تطبيق المعيار الجديد لبازل II تعديلات جوهرية في أساليب العمل المصرفي الأمر الذي سينعكسُ إيجابياً على متانة وسلامة القطاع المصرفي الأُردنيّ من خلال الارتقاء بأنظمة إدارة المخاطر، وتعزيز التحكم المؤسسي، وزيادة قُدرة البنوك على المُنافسة خارجياً مما سيُساهم في المُحافظة على الاستقرار المالي والنقدي في المملكة.

ومن الجدير ذكره هنا أن عام 2008 سيكون فترة للتطبيق التجريبي بهدف الوقوف على أي معوقات قد تنتج عن التطبيق ومُعالجتها.

منطقة اليورو تُسجل رقماً قياسياً في التضخُم

أعلن المكتب الأوروبي للإحصاءات Eurostat مؤخراً تسجيل منطقة اليورو أعلى مُعدّل تضخُم مُنذ أكثر من عشر سنوات، وبواقع 3.3% في شباط 2008 على مدى عام. ويُعدُّ هذا المُستوى من التضخُم قياسي في منطقة اليورو وذلك مُنذ أن بدأ المكتب إصدار الإحصاءات حول الأسعار في الدول التابعة للمنطقة في عام 1997، كما أن هذه النسبة تفوقُ الحدود التي يسمح بها البنك المركزي الأوروبي الذي حدد هدفه على المدى المُتوسط بنسبة تضخُم قريبة أو دون 2%. وبين خبر المكتب الأوروبي للإحصاءات أن هولندا سجلت أقل مُعدّل تضخُم بين دول منطقة اليورو وبواقع 2%، بينما سجلت لاتفيا أعلى مُعدّل بواقع 16.5%، وسجلت كل من ألمانيا والبرتغال والسويد مُعدّلات مُتساوية بلغت 2.9% لكل منها. ومن الجدير ذكره هنا أن البنك المركزي الأوروبي أبقى في الوقت الحالي على مُعدّل فائدته الرئيسة دون أي تغيير يُذكر بسبب مخاطر تفاقم التضخُم، بينما خفض الاحتياطي الفدرالي الأمريكي مُعدّل فائدته عدة مرات لحفز النموّ الاقتصاديّ الأمريكيّ.

علم وعُلماء !!!!

تم خلال حفل أُقيم في بلدية ستوكهولم خلال شهر تشرين أول 2007، وحضره أكثر من 1300 مدعو، الإعلان عن أسماء الفائزين بجوائز نوبل للعام 2007.

وجاء توزيع الجوائز على النحو الآتي:

* جائزة نوبل للسلام: فاز بهذه الجائزة نائب الرئيس الأميركي السابق آل غور والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لجهودهما في مجال مُكافحة الاحتباس الحراري.
* جائزة نوبل للفيزياء: فاز بهذه الجائزة البيرت فير مُناصفةً مع العالم الألماني بيتر غرونبرغ لاكتشاف المقاومة المغناطيسية العملاقة.
* جائزة نوبل للكيمياء: فاز بهذه الجائزة الألماني غيرهارد ايرتل تقديراً لأبحاثه حول كيمياء المواد الصلبة التي شهدت تطبيقات صناعية.
* جائزة نوبل للطب: فاز بهذه الجائزة الأميركيان ماريو ار. كابيكي، واوليفر سميثيز، والبريطاني مارتن جاي ايفانز لأبحاثهم على الخلايا الجذعية الجينية التي نجحوا من خلالها في توليد فئران مُعدلة وراثياً لأغراض البحث العلمي حول أمراض مثل الزهايمر والسرطان.
* جائزة نوبل للأدب: فازت بهذه الجائزة البريطانية دوريس ليسينغ عن عددٍ من الأعمال الأدبية.
* جائزة نوبل للاقتصاد: فاز بهذه الجائزة ثلاث أمريكيين هم ليونيد هورفيتش، وإيريك ماسكين، وروجر مايرسون، وذلك لدورهم في وضع أُسس " نظرية تصميم الآليات الاقتصادية ".

هل تعلم

إن كذبة نيسان هي فرنسية المنشأ ، حيث اعطى ملك فرنسا شارل العاشر عام 1564أمرا يقضي بنقل عيد رأس السنة الذي كان في أول نيسان الى اول كانون الثاني من كل عام .

و هل تعلم أن الأول من نيسان يدعى عندنا كذبة نيسان ، و يسمى في بريطانيا يوم الخدعة. و في فرنسا يوم السمك ، و في اليابان يوم الدمية ، أما في اسبانيا فيدعى بيوم المغفل .

حكم...

* **مسكين ابن آدم: تؤذيه البقة وتقتله الشرقة**
* **الثروة تأتي كالسلحفاة وتذهب كالغزال**
* **قد يجمع المال غير آكله ويأكل المال غير من جمعه**
* **وما المال والأهلون إلا وديعة ولا بد يوماً أن تُرد الودائع**
* **اجلس حيث يُؤْخَذُ بيدك وَتُبرُ ولا تجلس حيث يؤخذ برجلك وتُجرُ**

ريادة مصرفية وخدمات متكاملة

Leadership in Banking Services

في خدمتك

٥٢٠٠٤٠٠ ٠٨٠٠٢٢١١١
hbtf.com info@hbtf.com.jo

بنك الإسكان للتجارة والتمويل